الصباح AL-SABAH

خلال عامين من الآن

5 نواب يقترحون إنشاء منطقة للصناعات الدوائية والتجهيزات الطبية

ثامر السويط

حمدان العازمي

خالد العتيبي

عبدالعزيز الصقعبي

مبارك الحجرف

أعلن النواب ثامر السويط وحمدان العازمي وخالد العتيبي ود. عبدالعزيز الصقعبي ومبارك الحجرف عن تقدمهم باقتراح بقانون بشأن إنشاء منطقة «دواكم» للصناعات الدوائية والتجهيزات الطبية ومخازنها.

ونص الاقتراح بقانون على ما يلي:

المادة الأولى:

تنشأ خلال أجل لا يتجاوز سنتين من تاريخ صدور هذا القانون منطقة صناعية بمسمى «دواكم» تخصص للصناعات الدوائية والتجهيزات الطبية ومخازنها، وتتولى الهيئة العامة للصناعة تخطيط وتجهيز بنيتها الأساسية وذلك بالتعاون بين الجهات العامة وشركات القطاع الخاص.

المادة الثانية:

تتولى الهيئة العامة للصناعة إدارة وتشغيل وتطوير وصيانة المنطقة المشار إليها في المادة السابقة وذلك بالتعاون مع شركات القطاع الخاص وفقا لأحكام القانون رقم «116» لسنة 2014 المشار إليه.

المادة الثالثة:

تهيئ الهيئة العامة للصناعة المساحات الكافية والمواقع الملائمة لبناء المصانع والمخازن، كما تهيئ القسائم التي يتم عرضها للمزايدة على الشركات المختصة في صناعة الأدوية والتجهيزات الطبية والاتجار فيها.

المادة الرابعة:

تُخصص نسبة لا تقل عن «5 ٪» من مجموع المنشآت المشار إليها في المادة السابقة لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الراغبين في الاستثمار بالمنطقة.

المادة الخامسة:

تؤسس خلال مدة لا تتجاوز سنة ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون شركة مساهمة كويتية بغرض صناعة الأدوية والتجهيزات الطبية والصناعات المكملة لها وتخزينها، ويتم توطين مصانعها في المنطقة المنشأة وفق أحكام هذا القانون.

المادة السادسة:

توزع أسهم الشركة المنصوص عليها في المادة السابقة كالآتي:

أ- الجهات الحكومية والجهات العامة بما لا يقل عن «6 ٪» ولا يزيد على «24 ٪».

ب- الاكتتاب العام للكويتيين بنسبة «50 ٪»، وتخصص لكل منهم بعدد ما اكتتب به، فإن تجاوز عدد الأسهم المكتتب بها عدد الأسهم المطروحة خصصت جميع الأسهم بالتساوي بين جميع المكتتبين، أما إذا لم يُغط الاكتتاب كامل الأسهم المطروحة فيُطرح للبيع ما لم يُكتتب به من الأسهم في مزايدة علنية وفقا لأحكام البند «ج» من هذا المادة.

ج- تطرح للبيع نسبة لا تقل عن «26 ٪» في مزايدة علنية عامة تشترك فيها شركات مساهمة محلية وعالمية مختصة وذات خبرة عالية في القطاع، وتضع الجهات الحكومية المكلفة بالتأسيس شروط وضوابط المزايدة على أن تؤول الزيادة في سعر السهم في الاكتتاب إلى الاحتياطي العام للدولة.

المادة السابعة:

يُلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

المادة الثامنة:

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

ونصت مذكرته الإيضاحية على أن القانون رقم «56» لسنة 1996 في شأن إصدار قانون الصناعة أنشأ هيئة عامة تهدف إلى تنمية النشاط الصناعي في البلاد والنهوض به، وجعل من أهدافها دعم وتشجيع انتاج السلع الاستراتيجية اللازمة للأمن القومي والغذائي، ومن أهم اختصاصاتها وضع خطة للتنمية الصناعية وتخطيط وتجهيز البنية الأساسية للمناطق الصناعية وإدارتها وتشغيلها وتطويرها وصيانتها وإنشاء مناطق صناعية جديدة بالتعاون مع القطاع الخاص.

ويعد إنشاء منطقة مخصصة للصناعات الدوائية والتجهيزات الطبية ومخازنها حاجة ملحة اليوم في الكويت لاعتبارات عدة وأهداف اقتصادية واجتماعية ذات بُعد استراتيجي أهم ملامحه تحقيق الأمن الدوائي وتنويع مصادر الدخل وتوفير المزيد من فرص العمل وزيادة كفاءة الكادر الوطني العامل بالقطاع من خلال تبادل الخبرات والتعاون مع شركات عالمية ذات مستوى عال.

وإذا كانت صناعة الدواء من الصناعات المستدامة لارتباطها بحياة الإنسان وغير قابلة للكساد، فإن تحقيق الأمن الدوائي يستدعي مواجهة كل التحديات التي ترافق إرساء هذه الصناعة وفي مقدمتها مواجهة الاحتكار والتحكم في أسعار الدواء وذلك بالإقدام على تدابير تشريعية وتنظيمية لتوفير شروط إنشاء ودعم هذه الصناعات الاستراتيجية وتنميتها وتطويرها، وفي هذا السياق يتبين الدور المهم الذي ينبغي أن تلعبه الهيئة العامة للصناعة عبر تفعيل الاختصاصات المخولة لها بمقتضى القانون رقم «56» لسنة 1996 المشار إليه وذلك لإقامة المنطقة الصناعية الدوائية.

ويعتمد نمو سوق الكويت للصناعات الدوائية بشكل أساسي على مبادرات الرعاية الصحية الحكومية، كما يؤكد ذلك التقرير الصادر عن شركة «ريسيرش إن ماركتس» للأبحاث الاقتصادية بشأن النظرة المستقبلية لهذه الصناعات خلال الفترة بين «2020–2018»، حيث أدى إلى ازدهار صناعة النفط، والتنويع المحدود في القطاعات الأخرى إلى الحد من أنشطة التصنيع وصار الاعتماد أساسا على استيراد الدواء والمنتجات ذات العلامات التجارية المميزة مما تسبب في رفع كلفة التمويل الحكومي.

ولأن طاقات التصنيع محدودة محليا لذا يجب أن نحفز شركات الأدوية العالمية والإقليمية على دخول صناعة الأدوية الكويتية، ويبدو نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص صيغة ملائمة لتطوير سوق الأدوية في الكويت التي ما فتئت تتلقى عروضا للاستفادة من خبرة المصانع العالمية، وعمل هيئة الصناعة على دراسة أوجه التعاون بهذا الخصوص، وقد تعددت المبادرات الحكومية التي توجه إلى سوق الأدوية منها منح «12» شركة تصاريح طبية لبناء مصانع أدوية في البلاد بالتعاون مع الهيئة العامة للصناعة ما ضاعف تقريبا ميزانية الإنفاق على الرعاية الصحية بين عامي «2019–2010» لتبلغ مليارَي دينار، كما يوجد «20» مشروعا حكوميا كبيرا للرعاية الصحية قيد التنفيذ بقيمة «305» مليارات دينار.

إن تطوير صناعة الأدوية أمر لا مناص منه ويحتاج إلى توفير مناخ ملائم لرفع الكثير من التحديات، وإنشاء مراكز الأبحاث وتشجيع المصانع الوطنية وتحقيق الشروط التنافسية، ورفع الاحتكار وتوطيد التعاون والتكامل بين بلدان المنطقة العربية، ولا شك أن إصدار قانون بإنشاء منطقة الصناعة الدوائية والتجهيزات الطبية وإقامة مخازن ومستودعات من شأنه أن يساهم في تحقيق الأهداف المرجوة.

ولهذا جاء هذا الاقتراح بقانون في سبع مواد، حيث نصت «المادة الأولى» على إنشاء منطقة صناعية مخصصة للصناعات الدوائية والتجهيزات الطبية والصناعات المكملة ومخازنها، وأن تتولى الهيئة العامة للصناعة تخطيط وتجهيز بنيتها الأساسية وإدارتها وتشغيلها وتطويرها وصيانتها.

وبمقتضى «المادة الثانية» تتولى الهيئة إدارة وتشغيل وتطوير وصيانة المنطقة وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص وفقا لأحكام القانون رقم «116» لسنة 2014 في شأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص، كما تهيئ الهيئة طبقا «للمادة الثالثة» المساحات الكافية والمواقع الملائمة لبناء المصانع والمخازن، إضافة إلى تهيئة القسائم اللازمة التي يتم عرضها للمزايدة على الشركات المختصة في صناعة الأدوية والتجهيزات الطبية والإتجار فيها.

كما نصت «المادة الرابعة» على تخصيص نسبة لا تقل عن «5 في المئة» من مجموع المنشآت المشار إليها في المادة «3» لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الراغبين في الاستثمار بالمنطقة.

وقضت «المادة الخامسة» بأن يتم خلال مدة لا تتجاوز سنة ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون تأسيس شركة مساهمة كويتية بغرض صناعة الأدوية والتجهيزات الطبية والصناعات المكملة وتخزينها، ويتم توطين مصانعها في المنطقة المنشأة وفق أحكام التقراح بقانون.

كما حددت «المادة السادسة» توزيع أسهم الشركة كالآتي:

1 – الجهات الحكومية والجهات العامة بما لا يقل عن «6 في المئة» ولا يزيد على «24 في المئة».

2 – الاكتتاب العام للكويتيين بنسبة «50 في المئة»، وتخصص لكل منهم بعدد ما اكتتب به، فإن تجاوز عدد الأسهم المكتتب بها عدد الأسهم المطروحة خصصت جميع الأسهم بالتساوي بين جميع المكتتبين، أما إذا لم يغط الاكتتاب كامل الأسهم المطروحة فيطرح للبيع ما لم يكتتب به من الأسهم في مزايدة علنية.

3 – وتُطرح للبيع نسبة لا تقل عن «26 في المئة» في مزايدة علنية عامة تشترك فيها أفضل الشركات المحلية والعالمية المختصة وذلك بغرض جلب أفضل الخبرات، وتضع الجهة الحكومية المكلف بالتأسيس شروط وضوابط على أن تؤول الزيادة في سعر السهم المبيع بالمزايدة على سعر السهم في الاكتتاب إلى الاحتياطي العام للدولة.

تتمات

«الخليجي»: تحقيق

الفريق الركن عبد الله النعيمي، ومشاركة وزراء الدفاع بدول المجلس والأمين العام لمجلس التعاون الدكتور نايف الحجرف.

وناقش الوزراء الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال، ومنها توصيات اللجنة العسكرية العليا لرؤساء الأركان، وذلك بهدف دراستها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، بالاضافة إلى بحث آخر التطورات والمستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية.

ورافق الشيخ ثامر في الاجتماع رئيس الأركان العامة للجيش الفريق الركن خالد الصباح، وعدد من كبار قادة الجيش وسفير دولة الكويت لدى المملكة العربية السعودية الشيخ علي الخالد.

وكان العلي قد شارك في احتفالية افتتاح المقر الجديد للقيادة العسكرية الموحدة لدول مجلس التعاون بمدينة الرياض، والذي جرت تحت رعاية ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان.

وأكد الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي الدكتور نايف الحجرف، في بيان صحفي، ان افتتاح القيادة يعد أبرز المكتسبات العسكرية في مسيرة مجلس التعاون، ورسالة سلام تبني للمستقبل ورسالة عزم على حماية أمن ومكتسبات دول مجلس التعاون، والحفاظ على استقرارها ومقدراتها بوجود قوة موحدة لدول المجلس تكون رادعة لحماية مواطنيها ومكتسباتها من أي تهديد خارجي يحاول النيل من أمنها واستقرارها.

واعرب الحجرف بهذه المناسبة عن الشكر والتقدير لقادة دول مجلس التعاون، على دعمهم وحرصهم على حماية وصون مسيرة مجلس التعاون وفي المجالات كافة.

كما اعرب عن الشكر لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، على استضافة المملكة لمقر القيادة العسكرية الموحدة.

وتقدم ايضا بالشكر لوزراء الدفاع في دول المجلس ورؤساء الأركان، على ما يولونه من اهتمام وما يقدمونه من دعم القيادة العسكرية الموحدة للقيام بدورها، وتعزيز قدراتها لحماية المكتسبات الخليجية والحفاظ على الكيان الخليجي الراسخ وفقا لتوجيهات قادة دول المجلس.

وعمن جهتها قالت أمانة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في بيان، ان وزراء الدفاع أعربوا خلال الاجتماع الوزراء عن خالص الشكر والامتنان قادة دول المجلس على الاهتمام الكبير بالعمل العسكري المشترك وتفعيل القيادة العسكرية الموحدة.

أضافت ان الاجتماع تناول العديد من مواضيع العمل العسكري المشترك المدرجة على جدول الأعمال وتم اتخاذ القرارات والتوصيات المناسبة بشأنها.

«الصحة»: تلقي

وقال ان الحملة الوطنية للتطعيم مستمرة بتقديم الخدمة في مركز الكويت للتطعيم في أرض المعارض بمنطقة مشرف، وذلك في القاعتين 5 و6 من الأحد إلى الخميس من الساعة 9 صباحا حتى 7 مساء، وفي يوم السبت من الساعة 10 صباحا حتى 4 مساء.

مطالبة نيابية

ودعا الحكومة إلى الاعتراف بالخطأ وعدم المكابرة، أو التركيز فقط على كيفية الحصول على هذه الأدلة عن وجود الاختراقات.

وأوضح أن الجهات الحكومية في تعاقدها مع شركات خاصة يجب أن يكون لديها تحكم بالمعلومات وحركات الدخول للنظام، ولا تكون هناك صلاحيات تحكم بالنظام من قبل شخص خارج الكويت، مؤكدا في الوقت ذاته ضرورة اضطلاع جهاز تكنولوجيا المعلومات بمراقبة جميع البيانات الموجودة في الدولة.

وشدد على أن أمن البلد خط أحمر ويجب الوقوف على الأسباب حتى نضع العلاج المناسب لا أن نلاحق الناس بهدف إرهابهم.

ودعا الحكومة إلى الدخول على موقع الشركة الموجودة في إحدى الدول العربية، والتي تمسك معلومات كل الوزارات بالكويت، لتجد أن كل الإعلانات الموجودة في الموقع لشركات خارج الكويت، والأخطر من ذلك هو أن هذه الشركة كل تعاملها في الخارج ولا يوجد موظفون كويتيون سوى عدد قليل جدا.

وقال المطر إن الحكومة كان يتعين عليها التعامل مع د. صفاء زمان، والتي حملت قضية الدفاع عن أمن المعلومات، بمسؤولية وليس بالملاحقة ، لافتاً إلى أنه سيلتقي وزير الداخلية الحالي أو القادم لشرح وجهة نظره في هذا الشأن.

وبين أنه كان المفترض أن يتم الاتصال بها من قبل النيابة أو جهة رقابية ذات صفة فنية، مثل جهاز تكنولوجيا المعلومات ويتم الاستفهام منها عن معلوماتها، ولا يتم استدعاؤها من قبل أمن الدولة ومن ثم إحالتها إلى النيابة العامة.

ورأى أن كلام د. صفاء كان دقيقا ولديه من الأدلة ما يعزز صحة كلامها، مبينا أن جهات مثل ديوان الخدمة المدنية ووزارات المالية والصحة والدفاع والمواصلات والخارجية والشؤون وأنظمة المختبرات كلها تعرضت لاختراقات إلكترونية.

وأوضح أن لديه ملفا متكاملا عن كل الاختراقات سيقدمه للمسؤولين، مؤكداً أن ما يتعلق بوزارة الداخلية لن يتحدث عنه لأنه يتعلق بأمن البلد، وسيطلب مقابلة وزير الداخلية القادم أو الحالي لإطلاعه على المشكلة لحلها بشكل عادل.

وكشف عن أنه بتاريخ 28 مارس 2019 حصل هجوم إلكتروني على خدمة الربط بين وزارة التجارة والمعلومات المدنية، بما يتجاوز 24815 رقما مدنيا دخلوا على النظام دفعة واحدة، بهدف تعطيل وشل خدمة تأسيس الشركات وتعطيلها حتى تضطر الوزارة إلى التعاقد مع إحدى الشركات.

ولفت إلى أنه في بعض محلات الكمبيوتر يمكن الحصول على «فلاش ميموري» يحوي معلومات جميع موظفي الكويت في الجهاز الحكومي.

واعتبر أن وجود خوادم الكمبيوترات في الخارج ليس مشكلة ولكن المشكلة في صلاحيات الدخول، مبينا أن هذا هو مكمن الخطورة لأن هذه الشركة تعطي صلاحيات دخول كاملة ونسخا احتياطية كاملة لموظفين من خارج الكويت وخارج أوقات الدوام الرسمي من دون وجود رقابة من الجهات الحكومية الموقعة مع هذه الشركة.

وأكد أنه سيطلب من النواب الموافقة على رفع الحصانة عنه في حال رفعت الحكومة ضده دعوى قضائية حول هذا الموضوع حتى يقدم ما لديه من أدلة للمحكمة.

ودعا المطر في ختام تصريحه سمو رئيس الوزراء الحالي أو القادم ووزير الداخلية الحالي أو القادم إلى الاهتمام بهذا الموضوع، مؤكداً أن لديه كل الأدلة والتفاصيل حول هذه القضية.

في سياق متصل، عبرت جمعيات النفع العام عن تضامنها مع رئيسة الجمعية الكويتية لأمن المعلومات د.صفاء زمان، مشددة على أن حرية التعبير مكفولة وهي حق دستوري والمساس بها مرفوض. وقالت 23 جمعية نفع عام في بيان لها: فوجئنا كما فوجئ الكثيرون بخبر استدعاء أمن الدولة وتحقيق النيابة العامة مع د. صفاء زمان رئيس مجلس ادارة الجمعية الكويتية لأمن المعلومات وعضو هيئة التدريس في كلية العلوم الحياتية في جامعة الكويت الي التحقيق على خلفية تصريحاتها حول الأمن المعلوماتي لدولة الكويت والتحقيق معها كمتهمة حول ما أدلت به من معلومات ضمن تخصصها، معتبرين أن هذا الحديث يؤثر على هيبة الدولة ويهز العلاقات مع بلد شقيق ويثير الذعر بين المواطنين.

وطالب البيان إلى «عدم المساس بالمكانة العلمية للدكتورة صفاء وإسقاط تلك التهم الموجهة اليها»، داعيا الحكومة الي إنشاء جهاز خاص لإدارة المخاطر والأمن السبراني ليكون صمام أمان وطني لمواجهة أي حوادث تطرأ في المستقبل وفق النهج الاستباقي بدلاً من التعاطي معها وفق ردات الفعل.

هشام الصالح

وصدرت كذلك العديد من التشريعات والنظم واللوائح ذات الصلة.

ومعلوم أن البشرية تشهد تطورا تكنولوجيا مستمرا خصوصا في مجال تكنولوجيا المعلومات وعوالم المرئي والمسموع وتسجيل الصوت والصورة والتوثيق والأرشفة، الأمر الذي أصبح يفرض أن تواكب الإجراءات القضائية في مختلف مراحلها ومستوياتها هذا التطور المتسارع لمواجهة المشكلات العملية الناتجة عن التطبيق العملي والتمكن من تكريس مبادئ العدالة والإنصاف ورد الحقوق إلى أصحابها ومعاقبة المذنبين وتحميلهم وزر أفعالهم وخرقهم قواعد القانون.

ومن أجل التصدي لكل استعمال منحرف قد يستهدف تلك التسجيلات فقد نص الاقتراح على توقيع أشد العقوبات المنصوص عليها في قانون الجزاء وغيره من القوانين ذات الصلة في حق كل من يقوم بأي وسيلة كانت بتسريب او استعمال أو استغلال تلك التسجيلات بهدف التجريح او الإساءة أو المس بالحياة الخاصة للأشخاص.

وحدد القانون لصدور اللائحة التنفيذية أجلا ثلاثة أشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

ولإعطاء المهلة اللازمة من أجل تزويد قاعات المحاكم وغرف التحقيق بالأجهزة التي نص عليها الاقتراح بقانون فقد تم النص على أن العمل به يسري بعد ستة أشهر من نشره في الجريدة الرسمية

«خيطان»: تستغيث

كاشفا عن عزمه وممثلين عن سكان المنطقة طلب مقابلة رئيس الوزراء لعرض الأمر عليه.

وأوضح أن اللجنة الإسكانية ناقشت خلال اجتماعها أمس، موضوع إزالة الأنقاض من القطعتين 1 و2 بمنطقة خيطان الجنوبي، والانتهاء من أعمال البنية التحتية للمنطقة وتوزيع أذونات البناء للمواطنين.

أضاف أن اللجنة ناقشت أيضا تداخل أعمال العديد من الوزارات في هذه المنطقة، وتم سماع رأيهم في الموضوع حيث أكدوا ضرورة إحداث أوامر تغييرية في عقد المقاول الحالي، لإزالة هذه الانقاض بقيمه تصل إلى 3.5 ملايين دينار وبمدة تصل إلى 6 شهور.

وذكر حماد أن هناك معوقات متشابكة تواجه مشروع قسائم جنوب خيطان مثل مناقصة مشروع محولات الكهرباء حيث سيتم إغلاق المناقصة في تاريخ 30 نوفمبر الجاري وإذا لم يتم إقرار الأمر التغييري وإزالة الأنقاض فإن مناقصة المحولات سيتم تأجيلها إلى موعد آخر.

وأشار إلى أن تسليم المقاول مشروع البنية التحتية للهيئة العامة للطرق في 6 ديسمبر المقبل سيغلق أي مجال لإقرار الأمر التغييري وسيتطلب الأمر طرح مناقصة جديدة وتحديد مقاول آخر وهذا الأمر سيحتاج إلى وقت يصل إلى سنتين.

وأكد حماد أن أهالي المنطقة يريدون حلولا أسرع ومطالبهم واضحة، خصوصا أن هناك موافقة سابقة على تخفيض قيمة القسيمة من 15 ألف دينار إلى 4 آلاف دينار لافتا إلى أن العمل بهذا التخفيض سيجعل المواطن نفسه هو من يقوم برفع هذه الأنقاض.

ولفت إلى أن قسائم منطقة خيطان التي توزعت قبل ٥ سنوات بناها المواطنون وسكنوا فيها، ومن غير المعقول تأخير توزيع أكثر من 1400 قسيمة، مشددا على أن تخفيض القيمة وتحميل المواطنين إزالة الأنقاض هي الحل السريع.

واستغرب حماد وضع بند عدم البيع إلا بعد عشر سنوات في هذه القسائم، بينما المناطق الأخرى لا يوجد مثل هذا الشرط، مؤكدا أن إلغاء هذا البند ستتم مناقشته مع رئيس الحكومة، بالإضافة إلى طلب السماح بالبدل الداخلي والخارجي.

البحرين: القبض

تستهدف الأمن والسلم الأهلي في البلاد.

وأشار قسم المباحث والأدلة الجنائية في الوزارة إلى أنه في إطار الجهود الأمنية لحفظ الأمن وفي عملية أمنية استباقية بالتعاون مع جهاز المخابرات الوطني، ألقي القبض على عناصر إرهابيين سعوا إلى الإعداد لعمليات تهدد السلم.

إلى ذلك، أكدت أن القوى الأمنية ضبطت أسلحة ومتفجرات مصدرها إيران، في حوزة هؤلاء العناصر المرتبطين أيضاً بمجموعات إرهابية موجودين على الأراضي الإيرانية.

يذكر أن الإعلان عن تلك الخلية أتى بعد اختتام مؤتمر حوار المنامة، الذي يعد من أهم القمم الدبلوماسية والأمنية العالمية، إذ يساهم بشكل كبير في ترسيخ الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، ويجرى على هامش المنتدى الكثير من الجلسات الحوارية التي تسعى لتعزيز السلام.

وقد تطرق أكثر من مسؤول خلاله إلى التهديدات التي تمثلها طهران وسياستها في المنطقة.

ولطالما انتقدت المنامة السياسة الإيرانية في المنطقة، وسعيها إلى التمدد والتسلل نحو عدد من الدول العربية، وتقويض الأمن والسلام فيها.

السودان: حمدوك

جمعت المكونين العسكري والمدني.

وقال الناطق باسم حزب البعث العربي الاشتراكي بالسودان إنه تم الإفراج عن رئيس الحزب علي الريح السنهوري. كما تم إطلاق سراح القيادي بتحالف قوى الحرية والتغيير ورئيس حزب المؤتمر السوداني عمر الدقير.

وفي وقت سبق عملية الإفراج هذه، قال مصدر سيادي مطلع في السودان إنه تم التوجيه بإطلاق سراح 4 من المعتقلين السياسيين.

وأوضح المصدر أن المعتقلين هم رئيس حزب المؤتمر السوداني عمر الدقير، والصديق الصادق المهدي مساعد رئيس حزب الأمة، وياسر عرمان مستشار رئيس الوزراء، وأمين سر حزب البعث الاشتراكي علي السنهوري، مؤكدا أن السلطات شرعت في إجراءات إخلاء سبيلهم.

من جهته أوضح حمدوك أن من أهم بنود الاتفاق السياسي الجديد – الذي وُقع مع رئيس مجلس السيادة الفريق عبد الفتاح البرهان– أن تكون لرئيس الوزراء القدرة على تشكيل حكومة مستقلة بكامل الحرية والاستقلالية، مؤكدا أن جميع المعتقلين السياسيين سيطلق سراحهم قريبا.

وأكد أن الفكرة الأساسية في الحكومة المقبلة أن تكون حكومة تكنوقراط من كفاءات سودانية مستقلة، وأن ما تبقى من عمر المرحلة الانتقالية يدفع الحكومة المقبلة إلى التركيز على قضايا محدودة جدا، على رأسها تنفيذ التحول الديمقراطي واستحقاقاته.

وقال حمدوك في حديث لقناة «الجزيرة» إنه يأمل في أن يصل السودانيون إلى توافق لحقن الدماء وفتح الطريق أمام التحول الديمقراطي، معتبرا أن السودان كان على شفا هاوية، وأن المبادرات الفردية والجماعية المختلفة حركها الحرص على تفادي التشظي والانزلاق نحو مصير مجهول، على حد تعبيره.

وكان حمدوك وقع مع البرهان – بالقصر الجمهوري بالخرطوم– على اتفاق سياسي لتجاوز الأزمة في البلاد، عاد بموجبه حمدوك إلى منصبه رئيسا للوزراء. ونص الاتفاق على أن الشراكة بين المدنيين والعسكريين هي الضامن لأمن السودان.

وبعد توقيع الاتفاق السياسي، أعلن مجلس الوزراء السوداني أن حمدوك باشر مهامه برئاسة مجلس الوزراء.

وتضمن الاتفاق – الذي حضر مراسم توقيعه عدد من القيادات السياسية والعسكرية– 14 بندا، أبرزها إلغاء قرار إعفاء حمدوك من رئاسة الحكومة وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، وإشراف مجلس السيادة على الفترة الانتقالية.

سيارة تدهس

ميلووكي بالولاية، نحو الساعة 16:40 بالتوقيت المحلي يوم الأحد، وقال رئيس الشرطة دان طومسون إن السيارة دهست عشرات الأشخاص بينهم أطفال.

الأمم المتحدة

الودائع لطمأنة المودعين، وإتاحة تيسيرات لمنح وسداد القروض بالتنسيق مع المؤسسات المالية الدولية.

واعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذه التدابير ضرورية ويتعين اعتمادها لتفادي الانهيار ومعالجة أزمة النظام المصرفي في أفغانستان، ومن أجل تحسين القدرة الإنتاجية المحدودة للبلاد.

وأدى الاستيلاء المباغت لمسلحي طالبان على السلطة من الحكومة الأفغانية المدعومة من الغرب مع رحيل القوات الأجنبية في أغسطس الماضي إلى قطع المساعدات التنموية عن البلاد وتجميد مليارات الدولارات من أصول البنك المركزي الأفغاني في الخارج الأمر الذي فرض ضغطا شديدا على الوضع الاقتصادي الداخلي.